

سلطان الجابر: توحيد الإجراءات وخفض الرسوم وتوفير بيئة محفزة للصناعة



«أبوظبي:» الخليج

قال الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة إن إصدار صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، للمرسوم بقانون لتنظيم وتنمية قطاع الصناعة في دولة الإمارات، يمثل ركيزة أساسية من أهم ركائز تطوير القطاع من خلال التمكين والتكامل والشراكة في المشاريع الصناعية، وسيسهم في تهيئة بيئة أعمال جاذبة للمستثمرين في القطاع الصناعي، وكذلك تعزيز مكانة الدولة كجهة رائدة في جذب الاستثمارات الصناعية النوعية، وسينعكس إيجاباً على أداء ونمو القطاع الصناعي

وأشار إلى أن القانون سيعزز جهود الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من الصناعات الحيوية وذات الأولوية، بما يدعم قدرة الصناعة الإماراتية وسلاسل التوريد الوطنية على التعامل مع أية أزمات أو طوارئ عالمية، كما سيوفر الظروف الداعمة لنمو القطاع الصناعي الوطني عبر توحيد الإجراءات وخفض الرسوم على القطاع الصناعي، وتوفير بيئة محفزة لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، وفتح أسواق جديدة لمنتجات دولة الإمارات مع دول العالم.

ركائز التمكين

وأضاف، أن القانون يشكل منظومة داعمة لتمكين القطاع الصناعي في الدولة ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تحت مظلة وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وذلك من خلال تسهيل إجراءات واشتراطات الترخيص الصناعي التي أصبحت أكثر مرونة من حيث المتطلبات مقارنة بالسابق، خصوصاً من حيث عدد العمالة، وحجم الاستثمار، ما سيفتح المجال لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات التكنولوجيا المتقدمة والبحث والتطوير للحصول على الترخيص الصناعي بسهولة ويسر، كما يعزز قدرات المصانع في الدولة من حيث الجودة والمواصفات وعوامل الأمان والصحة والسلامة وبرامج تحقيق الاستدامة والحياد الكربوني بما ينسجم مع جهود الدولة الريادية.

وقال «يوفر هذا القانون المرونة لإصدار المزيد من الحوافز على هيئة سياسات منفصلة من خلال مجلس الوزراء، وهي مرتبطة بما يستجد من متطلبات أو إجراءات أو توجهات استراتيجية، وقد تم إصدار بعضها فعلياً خلال الفترة الماضية، مثل برنامج القيمة الوطنية المضافة، وبرنامج «الصناعة 4.0» وبرنامج التحول التكنولوجي في القطاع الصناعي، وسيتم إصدار المزيد من البرامج المشجعة والمحفزة خلال الفترة المقبلة لدعم جهود قطاع الصناعة في دولة الإمارات».

تحفيز الاستثمارات

وقال «القرارات الاستراتيجية التي تتخذها دولة الإمارات في ملف الصناعة تركز على التكامل في الإجراءات الداعمة لنمو وتوسع القطاع، وتتماشى مع إطلاق الهوية الصناعية الموحدة للدولة تحت شعار «اصنع في الإمارات» لتخدم توحيد المعايير الصناعية على مستوى الدولة، معتمدة على أعلى معايير الكفاءة والجودة في الإنتاج، بما يعزز سهولة ومرونة الوصول إلى الأسواق العالمية ويرتقي بتنافسية المنتجات المصنعة وطنياً، خاصة مع وجود حوالي 300 منتجاً».

ونوه بأن القانون يتكامل مع عدد من البرامج الوطنية النوعية مثل «برنامج القيمة الوطنية المضافة»، وبرنامج «الصناعة 4.0» وبرنامج التحول التكنولوجي في كافة القطاعات، والمنظومة الوطنية المتقدمة في البنية التحتية للجودة، وصولاً إلى تعزيز ثقة المستهلك في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية بالمنتجات المصنعة في دولة الإمارات، تحقيقاً لمبادرات النمو المستدام